حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٩٥) ٣٠ /٦/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (95) 30/6/2013

توتر بين أكراد سوريا.. وتراجع الآمال حول "جنيف٢"

١٠٠ ألف شخص حصيلة شهداء وقتلى الثورة

البديل :

تخطى عدد شهداء وقتلى الثورة في سوريا حاجز الـ١٠٠ ألف في آخر حصيلة أعدها المرصد السوري لحقوق الانسان.

وجاءت نسبة المدنيين في المقدمة، حيث بلغت قرابة ٣٧ ألف شخص مقابل ١٨ ألف من الجيش الحر و أكثر من ٢٥ ألف من قوات النظام، إضافة إلى ١٧ ألفاً من ميليشيات الشبيحة، و١٦٩ مقاتلاً من ميليشيا حزب الله.

وسيطرت قوات النظام المدعومة بعناصر من حزب الله على مدينة تلكلخ في حمص، وارتكبوا إعدامات ميدانية بحق المدنيين، كما اعتقلوا العشرات من سكان المدينة المحاذية للحدود اللبنانية. وتعرضت مدينة الرستن لقصف من الطيران الحربي، وتعتبر من أبرز المعاقل المتبقية للمعارضة في ريف حمص.

في درعا، سيطر الجيش الحر على مدينة درعا البلد بالكامل بعد نسفه آخر حواجز قوات الأسد في المدينة، وهو حاجز البنايات، وذلك بعد هجومين بعربة مدرعة وسيارة مفخخة. وشهد حي القابون في دمشق قصفاً غير مسبوق بصواريخ أرض أرض. وتحدث المركز الإعلامي السوري عن حالات اختناق في القابون، نتيجة قصفها بمواد سامة. وقصف النظام حي القاطرجي في حلب بصاروخ سكود، ما أسفر عن دمار هائل في الحي المكتظ بالسكان.

واشتعل التوتر في محافظة الحسكة بين الأكراد أنفسهم بعد اعتداء موالين لحزب العمال الكردستاني على تظاهرة مناهضة لهم أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وجرح عشرة آخرين، فيما ارتكبت قوات النظام مجزرة تعذيب في السجن بحق ١٦ معتقلاً من مدينة حرستا.

سياسياً، حذر جون كيري، وزير الخارجية الاميركي، من أن استمرار القتال في سوريا سيؤدي الى دمار الدولة وانهيار الجيش واندلاع نزاع طائفي شامل يستمر سنوات، مؤكداً أن «سوريا ليست ليبيا».

وأخلت روسيا قاعدتها العسكرية في مدينة طرطوس، وأجلت كل موظفيها العسكريين، وهو ما نفاه سيرغي لافروف وزير الخارجية الذي اعتبر أن هذه الأخبار تدخل في سياق التمهيد لتدخل عسكري، في وقت يخيم التشاؤم على «الحل السياسي» بعد ظهور بوادر فتور أميركي تجلى في قولها بأن المؤتمر سيعقد «عندما يكون الأمر ممكناً» قابله استعجال روسي لعقد المؤتمر «في أقرب وقت ممكن».

وقالت مصادر دبلوماسية أميركية إن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي.آي.أيه) بدأت في نقل أسلحة إلى الأردن من شبكة مستودعات سرية لتسليح مجموعات صغيرة من المقاتلين المعارضين الذين يتم التحقق منهم بدقة خلال شهر، في وقت وصل فريق دولي من خبراء الأسلحة الكيماوية إلى تركيا لجمع معلومات عن احتمال استخدام مثل هذه الأسلحة في سوريا.

رأي البديل- الاقتتال الكردي

فجرت أحداث عامودا خلال الأسبوع الماضي الكثير من الأسئلة حول الخلافات الموجودة على الساحة الكردية، والمؤسف أن تصل الخلافات إلى حد استخدام السلاح من قبل طرف كردي ضد سكان مدينة عامودا، والتي كانت من أوائل المدن السورية التي أيدت الثورة، وأعطت من روحها نكهة خاصة، تلك الروح الوطنية الجامعة التي تنظر إلى القضية الكردية كقضية مواطنة بالدرجة الأولى.

إن الصراع على زعامة المنطقة الكردية هو بالمعنى العام صراع طبيعي ضمن تطور سياق الأحداث خلال العامين الماضيين، لكن القول بأنه صراع طبيعي لا يعني أنه صراع منتج لمصلحة مستقبل سوريا، خاصة أن هذا الصراع يحمل في طياته خلافاً جذرياً حول الموقف من النظام السوري، حيث ترى أحزاب كردية وشخصيات كردية وطنية وشرائح شبابية أن حزب ال pyd لا يتبنى موقفاً واضحاً من الثورة السورية، وهو في ممارسات وحدات الحماية الشعبية التابعة له لا يختلف عن ممارسات النظام في قمع الرأي الأخر، وهو هذه المرة رأي كردي، ما يجعل من تفهم الأكراد لهذه الممارسات أو قبولها أمراً لا يمكن فهمه، أو استيعابه، ولا القبول به.

منذ انطلاقة الثورة تفاعل الحراك الكردي، وخاصة الشبابي منه مع الثورة، واعتبر هذا الحراك أن الثورة ثورته، ولم تتمكن القيادات الكردية التقليدية من مواكبة هذا التفاعل، وقد انخرط بعضها في محاولات كسب سياسي سريع، من دون أن توجد رؤية واضحة لدى القوى التقليدية لكيفية تفعيل دورها في السياق العام للثورة السورية، وهو ما ارتد عليها سلباً ضمن الحراك الشبابي الكردي.

بالطبع يتمتع حزب ال pyd بالكثير من عناصر القوة التي أهلته لبسط نفوذ سريع في غير منطقة من حلب والقامشلي، وهو الأمر الذي لم تتمكن القوى التقليدية من مجاراته فيه، وقد أدى الخلل في موازين القوى داخل الساحة الكردية إلى ما جرى في عفرين سابقاً، وإلى ما جرى في عامودا مؤخراً، فهناك طرف يشعر بقوته وقدرته على بسط نفوذه، وهناك قوى تقليدية غير قادرة على تعديل موازين القوى، وهناك مجتمع كردي، وهو الأهم، وهذا المجتمع يرفض العودة إلى زمن التبعية، وغياب الحريات، حتى لو كان من يريد التحكم به هذه المرة من داخل الساحة السياسية الكردية نفسها، وهو ما يؤكد من جديد أن ثورة السوريين هي ثورة حرية قبل أي مسمى آخر.

التجار والحرفيون في سوريا يجدون طرقاً لكسب الرزق رغم «الحرب»

رويترز:

في حي البرامكة النابض بالحياة في قلب دمشق، تستطيع سماع أصوات طرق الحديد في ورش إصلاح السيارات بالقرب من موقع حفر ضخم لمشروع ناطحتي سحاب بتكلفة ٤٠٠ مليون دولار لم يكتمل العمل به. وأصبح هذا الموقع العقاري المتميز منذ بداية الثورة قبل عامين يضم كثيراً من أرباب الحرف الذين فروا من الضواحي الجنوبية والشرقية للعاصمة دمشق.

وعمّ الخراب تلك الضواحي التي كانت تضم أكبر تجمعات للورش الصغيرة والكراجات في البلاد، بعدما تحولت لجبهة قتال بين المعارضة المسلحة التي تسعى للإطاحة بالرئيس بشار الأسد وبين جيشه. ويقول وائل عصفور الذي احترقت ورشته في حي حرستا وكان يعمل فيها ستة حرفيين بعد قصفها بقذيفتي مورتر في تشرين الثاني إنه لم يجد خياراً آخر سوى القدوم إلى هذا الحي وإنّ بعض عملائه القدامى يأتون إليه.

وبعد أكثر من عامين من اندلاع الثورة يسعى أصحاب أعمال سوريون إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه من أعمالهم. ونظراً لصعوبة دخول سوريا، فقد أعدت «رويترز» هذه القصة الخبرية بالحديث عبر الهاتف مع أصحاب أعمال وسكان آخرين.

ويبحث الحرفيون وبعض البقالين والتجار النازحين عن طرق لبيع سلع مثل الملابس والخضروات في شوارع أحياء سكنية راقية بالعاصمة كانت تنعم بالهدوء سابقا مثل قرى الأسد والصبورة.

وتوقفت شركات أجنبية مثل بنيتون الإيطالية عن إنتاج الملابس في المصانع السورية. وأصبح الباعة الجوّالون يبيعون بضاعتهم منخفضة الأسعار خارج المحال في شارع الحمراء بالعاصمة الذي كان في السابق مكاناً راقياً للتسوق.

يقول الخبير الاقتصادي السوري نبيل سكر، إن جميع التجار في المنطقة يحاولون إيجاد وسيلة للعيش بعدما تهدمت محالهم في بعض المناطق، وإن هذه الأسواق الجديدة ساعدت في خفض الأسعار.

وأدى دمار الأسواق القديمة في مدينة حلب في شمال سورية التي كانت المحرك الاقتصادي للبلاد وأصبحت الآن جبهة قتال إلى انتقال النشاط الاقتصادي للمناطق السكنية الأكثر أمنا بالقسم الغربي من المدينة. وحوّل كثير من التجار الذين فقدوا أعمالهم حدائقهم ومنازلهم إلى محال تجارية. ونصب آخرون خياما وحول البعض سياراتهم إلى منافذ بيع.

ويقول أسامة المعلم وهو تاجر سيارات كسدت تجارته وأصبح الآن يبيع الخضراوات والسلع الغذائية في شارع رئيسي بمنطقة حلب الجديدة إنه اختار الأغذية والمشروبات لأنها سلع ضرورية لا غنى عنها.

وحتى في أحياء الطبقات العاملة بالمدينة مثل صاخور وصلاح الدين وبستان القصر حيث تهدمت مبان بأكملها، عاد أصحاب محال جزارة وتجار فواكه إلى مباشرة أعمالهم بعد توقف شهور. وفي المناطق الريفية التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة بالأجزاء الشمالية والغربية والشرقية من سورية، أدى انقطاع خطوط المواصلات وغياب

الأمن إلى تحول بلدات ريفية هادئة سابقاً ، مثل دارة عزة وأعزاز وعندان، إلى مراكز تجارية صغيرة. وساعد قرب هذه المناطق من تركيا التجار على إغراق الأسواق بسلع استهلاكية تنوعت بين الحفاضات والسمن ومنتجات الألبان. وباتت العلامات التجارية التركية المعروفة تستحوذ على حصة سوقية كبيرة بعدما كانت السوق في السابق في حوزة القطاع الصناعي المحلي الذي قوامه ١٣٠ ألف مصنع وورشة لكن لحقت به أضرار كبيرة.

ويرى رجال أعمال ومسؤولون وتجار أن ثروة البلاد في فترة ما قبل الأزمة ساعدتها في تجنب مجاعات أو انهيار للخدمات الأساسية خلال الثورة المستمرة منذ عامين.

وتفتخر الحكومة بعدم تأثر السلع الأساسية في الأماكن التي تسيطر عليها. وعززت الحكومة واردات الأرز والسكر والقمح التي تباع محليا بأسعار مدعمة.

وقال محمد ظافر محبك، وزير الاقتصاد والتجارة السوري، إن سعر الخبز المدعم في سورية أرخص من سعره في أي بلد آخر في المنطقة، مضيفا أنه لو واجه أي بلد آخر هذه الظروف السلبية لما استطاع الاستمرار.

لكن الأمم المتحدة تقول إن الخبز لم يعد متوفراً بالسعر المدعم، وأصبح المواطن مجبراً على شرائه بأضعاف السعر الرسمي.

توقفت شركات أجنبية مثل بنيتون الإيطالية عن إنتاج الملابس في المصانع السورية

وقام بعض كبار المصنعين في قطاع النسيج الذي كان قبل الثورة أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة، بتعهيد الإنتاج إلى الصين أو نقل مصانعهم لبلاد مثل مصر.

وفي حلب التي كانت مركزا نشطاً لصناعة الدواء، واصلت خطوط الإنتاج بشركة ألفا للأدوية عملها ولكن بطاقة إنتاجية أقل.

وقال تجار إن بعض العاملين بقطاع التجارة يحصلون على تمويل من بنوك حكومية لاستيراد السلع إلى مينائي طرطوس واللاذقية الرئيسيين على البحر المتوسط ثم يبيعونها بأسعار مرتفعة للمناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة أو يهربونها إلى تركيا ولبنان. ووصف أحمد زين، أحد كبار مستوردي الشاي في دمشق، هؤلاء التجار بأنهم متربحون من "الحرب". وقال إنهم يدفعون رشى للمرور من نقاط التفتيش.

وحرمت هجرة العقول البلاد من نسبة من رأسمالها البشري، بعدما أصبحت العمالة الماهرة تعيش بلا عمل في مخيمات بدول الجوار، أو تعمل بأجر منخفض في دول مثل لبنان وتركيا والأردن. وجففت هجرة مليارات الدولارات من رؤوس أموال نخبة التجار ومجتمع الأعمال منابع الاستثمار في العامين الماضيين.

وقال عصام زمريق، أحد رجال الصناعة الكبار ونائب رئيس غرفة الصناعة في دمشق، إن "الحرب" ستنتهي آجلاً أو عاجلاً، أما تعافي الاقتصاد فسوف يتوقف على حجم الدمار. وأضاف أن جميع الأطراف سيجلسون في نهاية المطاف على طاولة التفاوض للتوصل إلى تسوية سياسية، لكن ما يخشاه هو انهيار البنية التحتية التي إذا انهارت ستنهار سورية.

العنف الطائفي يشعل فتيل الفصل بين السنة والعلويين في سوريا

■ شبكة الأنباء الإنسانية "إيرين": :

قبل بضعة أشهر، عندما توغل المقاتلون التابعون للجيش السوري الحر في ضواحي دمشق، بدأ مضر يلاحظ تغيرات سريعة في مسقط رأسه. وعن ذلك قال في حديث مع شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "كانت لدينا أحياء مختلطة، ولكنها لم تعد كذلك". مضر طالب يعيش في اليرموك، وهو حي تقطنه أغلبية سنية ويعد موطناً لأكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وقد دخله الجيش السوري الحر لأول مرة في ربيع هذا العام، وأصبح يسيطر عليه منذ ذلك الوقت. وأضاف مضر قائلاً: "كان بعض العلويين يقيمون هنا، ولكنهم رحلوا الآن. لقد ذهبوا إلى المناطق الساحلية أو إلى مناطق معينة في دمشق مثل المزة ٨٦ أو عش الورور". وكلتاهما منطقتان مأهولتان على وجه الحصر تقريباً بالسكان العلويين، وتقعان على سفح تل في الضواحي الغربية بالقرب من القصر الرئاسي. وأكد سكان ونشطاء في مدن مختلفة أن العنف في سوريا أشعل فتيل الهجرة الداخلية المتزايدة في المناطق المتضررة من النزاع، مما يعكس انقسامات أوسع نطاقاً في المجتمع. وأوضح جوشوا لانديس، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، ومؤلف مدونة واسعة الانتشار بعنوان "سيريا كومنت"، أنه "حيثما يوجد قتال، يوجد فصل بين الطوائف، لاسيما في دمشق، حيث انتقل العلويون بلا شك إلى الأحياء العلوية". ويحذر محللون من صعوبة التأكد من مدى تأثير النعرات الطائفية على انتشار جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك النزوح القسري. لا تزال غالبية دوافع النزوح سياسية أو عسكرية، ولكن اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا قد لاحظت إيحاءات طائفية على نحو متزايد في هذا الصراع. كما أدت سلسلة من المجازر الطائفية إلى تسريع الفصل بين السنة والعلويين. وفي أوائل شهر أيار الماضي، اتُهمت قوات النظام بارتكاب عمليات القتل الجماعي التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص في بانياس، وهي مدينة ذات أغلبية سنية متاخمة للمناطق ذات الأغلبية العلوية في غرب سوريا، وفي قرية البيضا السنية القريبة. وكانت تلك الهجمات مطابقة لنمط سابق من أعمال القتل، مما أجج الشكوك في أن النظام يحاول الضغط على السنة للخروج من المنطقة تمهيداً لتأسيس دولة علوية انفصالية. كما تم توجيه اتهامات إلى المعارضة بارتكاب أعمال عنف طائفية. ففي مطلع حزيران، قيل أن الثوار قتلوا ٣٠ شخصاً على الأقل في غارة على قرية هاتلا الشيعية في محافظة دير الزور، وحرقوا المنازل ووصفوا الشيعة بأنهم "كلاب" و "مرتدون". وقالت اللجنة في تقريرها الأخير الذي صدر خلال هذا الشهر أن كلا الجانبين قد أسسا قواعد عسكرية داخل المجتمعات المحلية الداعمة لكل منهما. كما اتهمت كلا الجانبين بإخراج أعضاء الطائفة الأخرى قسراً من المناطق التي يسيطرون عليها. وقال الطالب مضر أن بعض السكان العلويين غادروا اليرموك لأنهم شعروا بأنهم غير آمنين بشكل عام نظراً لاندلاع القتال في المناطق القريبة، مضيفاً أن "البعض الآخر تلقى تهديدات بعد قدوم الجيش السوري الحر. كان شخص ما يطرق على أبوابهم، أو يترك ورقة مكتوب عليها: أنتم لم تعودوا محل ترحيب". وفي دمشق، تم تشجيع بعض المسيحيين والدروز، من قبل الأصدقاء والأقارب على الانتقال إلى السويداء، حيث سيكونون أكثر أماناً بين المنتمين إلى نفس دينهم (على الرغم من أن بعضهم رفض هذه الاقتراحات من حيث المبدأ). ولكن الهجرة لا تقتصر على تتبع خطوط الصدع الطائفي، فقد أشار لانديس إلى أن "هناك حركة معاكسة مثيرة للاهتمام" تتمثل في فرار الكثير من أبناء الطائفة السنية إلى المدن التي يسيطر عليها العلويون، والتي كانت أقل تضرراً من أعمال العنف، مثل اللاذقية أو حتى القدموس، في أعماق الجبال العلوية، وأدخلوا بذلك نوعاً جديداً من التجانس في بعض معاقل العلويين. "إن الصورة متناقضة من بعض النواحي. هناك تطهير عرقي في بعض الأماكن، بينما في حالات أخرى، هناك اختلاط أكثر من ذي قبل. فالناس مرعوبون من بعضهم البعض، ولكنهم لازالوا يتعايشون معاً" كما أضاف. وأكد لانديس أيضاً أن العلويين لازالوا يؤجرون الشقق للسنة النازحين الذين يعيشون في المناطق ذات الأغلبية العلوية على الساحل، ولكن وجود الطائفة السنية هناك يمكن أن يصبح خطيراً، إذا شعر العلويون بأنهم مهددون.

الخوف من "الإبادة الجماعية"

وذكر سكان ونشطاء من الطائفتين أن الخوف من الانتقام آخذ في الارتفاع بين العلويين. وقد كان النظام يعتمد كثيراً على دعم ميليشيات فرق الموت المعروفة باسم الشبيحة الذين يتم تجنيد معظمهم من الطائفة العلوية. وفي شهر كانون الأول من العام الماضي، حذر أداما دينغ، المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، من خطر متنام يتمثل في أن المجتمعات المدنية، بما في ذلك العلويّون وغيرهم من الأقليات التي ينظر إليها على أنها مرتبطة بالحكومة، قد تكون عرضة لهجمات انتقامية واسعة النطاق. وقال رامي×، وهو طالب علوي من مدينة بانياس الساحلية يعيش الآن في دمشق، ويعتبر أحد العلويين القلائل الذين يدعمون المعارضة: "هناك خوف من الإبادة الجماعية". وأضاف أنه نتيجة لذلك، يستمر أبناء الطائفة في التراجع، وحتى ترك معاقلهم في العاصمة. "لقد رحلت آلاف العائلات عن المزة ٨٦ وعادت إلى الساحل. ورحل أقاربي أيضاً". وفي سهل الغاب في غربي سوريا، وهي منطقة تنتشر فيها القرى العلوية والسنية وتمتد بين مدينة حماة والساحل، يتواصل القتال بين وحدات الجيش السوري الحر وقوات النظام من أجل السيطرة على المنطقة. وقد شهدت المنطقة نزوحاً من كلا الجانبين، حسبما ذكر ماجد، وهو ناشط سني محلي. وأضاف أن "السنة يغادرون لأنهم خائفون. فجميع أنصار النظام مسلحون الآن ويقاتلون جنباً إلى جنب مع الجيش". وفي السياق نفسه، تشير تقارير وسائل الإعلام إلى عسكرة المجتمع العلوي على نحو متزايد، بعد اتجاه النظام إلى تكثيف تجنيد المقاتلين من هذه الطائفة التي تمثل الأقلية. وقال ماجد: "عندما تندلع اشتباكات قرب القرى يبقى الرجال فيها، ولكنهم عادة ما يرسلون أسرهم إلى مناطق أكثر أمناً في الغرب". كما أدى ارتفاع عمليات القتل والخطف الطائفية الانتقامية بين السنة والشيعة إلى هروب السكان من المناطق غير المتجانسة. وأضاف ماجد قائلاً: "يتم فصل الناس الآن عن بعضهم البعض، ونحن للأسف متجهون نحو حرب طائفية". وفي حمص، التي تتعرض لحصار مدمر من قبل الجيش منذ العام الماضي، كما أنها واحدة من أكثر المناطق تضرراً من النزاع، وصل التفاعل بين السنة والعلويين إلى طريق مسدود تماماً، كما أفاد بعض السكان. وقال ناشط سني محلي يستخدم كنية أبو عماد: "كنا نذهب للتسوق في مناطقهم، وكان لدي صديقات علويات". وقبل بدء النزاع، كانت هناك أربع ضواحي مختلطة، كما أشار، وتقع كلها الآن تحت سيطرة الحكومة وتخضع لحراسة مشددة من قبل الشبيحة. وأضاف هو وآخرون أن معظم أبناء الطائفة السنية قد رحلوا عن هذه المناطق الآن، إما لأنهم طردوا منها بالقوة، أو بسبب خوفهم الشديد من البقاء فيها.

تعاني من نقص الكوادر المختصة وغياب العلاج للأمراض الخطيرة

حلب تناشد أطباءها للعودة وبتوفير الأجهزة النوعية وسيارات الإسعاف

■ حلب – محمد إقبال بلو:

مع تصاعد العمليات العسكرية في حلب وريفها، ومع ازدياد أعداد المصابين والجرحى، يصبح الوضع الطبي والصحي أسوأ مما كان عليه قبل شهور. تشعر الطواقم الطبية بالإرباك أحياناً وبالعجز تارة أخرى، ففي كل عملية عسكرية جديدة يقوم بها النظام وتتصدى لها تشكيلات الجيش الحر يلاحظ ازدياد الضغط على العاملين في المجال الطبي، وتنامي الحاجة إلى المواد الطبية، وأحياناً إلى العناصر الذين يعملون في هذا المجال من أطباء وممرضين وأحياناً غير مختصين.

الدكتور محمد عجاج رئيس الاتحاد الطبي الحر بحلب حدث «البديل» عن أوضاع المشافي الميدانية والظروف التي يمر بها من يعملون في المجال الصحي فقال: تصلنا هذه الأيام أعداد كبيرة من المصابين والجرحى، وخاصة في الريف الشمالي والغربي وغرب المدينة، حيث تقوم هناك معارك كبيرة واشتباكات هي الأعنف ، ونعاني من ضغط كبير، فكوادرنا التي تتألف من أطباء وممرضين متطوعين لا تستطيع معالجة هذا الكم الكبير من الإصابات ، نحن نحاول الاستعانة بالكثير من غير المختصين لأجل مساعدتنا في بعض الأعمال الإسعافية التي لا تلزمها الخبرة الكبيرة ، والمشكلة الأهم التي نعاني منها هي نقص المعدات والأدوية، تصلنا بعض المساعدات الطبية التقليدية، وهي متوفرة لدينا مثل، المواد المعقمة والشاش والضمادات، إلا أننا نحتاج لمساعدات طبية نوعية ، ونحتاج الكثير من الأجهزة التي تيسر عملنا ، فليست كل الحالات تعالج بخياط الجرح وتضميده. هنا نضطر أحياناً لإجراء عمليات جراحية معقدة، تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والأدوات والأدوية، وهناك مواد هامة نحتاجها في عملنا، وهي غالية الثمن ، كما نحتاج إلى أجهزة التصوير الدقيقة، مثل الطبقي المحوري والرنين المغناطيسي لأجل التشخيص الدقيق لبعض الحالات ، نقوم بإرسال بعض الجرحى إلى تركيا عندما نكون أمام حالة يصعب علينا علاجها، لكن الأهم أننا في معظم الأحيان نمتلك القدرة على إسعاف المصاب، لكننا لا نمتلك المعدات والمواد اللازمة، وقد فقدنا العديد من الجرحى نتيجة لذلك، حيث استشهدوا قبل أن يصلوا إلى المشافي التركية .

يضيف الدكتور محمد: أحياناً نضطر أن نقوم بإسعاف بعض المصابين في الهواء الطلق أمام المشفى الميداني، عندما يكون مكتظاً، ولو استمرت الأمور على هذا النحو فنحن بحاجة إلى مستشفيات جديدة وكوادر أخرى وتجهيزات إضافية، وذلك على الرغم من تواجد عشرات المشافي في حلب وريفها ، نحن نناشد أولاً الأطباء الذين تركوا أهلهم يعانون هنا وذهبوا إلى دول الجوار أن يعودوا ويقفوا إلى جانب الشعب الجريح الذي يحتاجهم ويحتاج ضمائرهم وخبراتهم ، ومن ثم نناشد الداعمين أن يسألونا عن المواد التي نحتاجها قبل أن يرسلوا أي شيء ، ففي كثير من الأحيان تصلنا مواد طبية لسنا بحاجة إليها ، هذا المال الذي ينفق يجب أن يوضع في المكان الصحيح، ونحن كأطباء الجهة الوحيدة التي تستطيع تحديد الأولويات.

كوادرنا التي تتألف من أطباء وممرضين متطوعين لا تستطيع معالجة هذا الكم الكبير من الإصابات

حسين عبد الله مواطن متطوع يقوم بمساعدة الكوادر الطبية في عملها ، قال لـ «البديل»: يقوم العاملون في هذه المشافي الميدانية بعمل بطولي مستمر ، ينقذون حياة العشرات كل يوم ، أود أن أتحدث هنا عن نقطة هامة ، لدينا الكثير من المرضى المصابين بأمراض مزمنة كأمراض القلب والسكري وتحلل الدم أو المرضى الذين يحتاجون غسيلاً للكلى، والأهم من ذلك مرضى السرطان الذين يحتاجون إلى جرعات أسبوعية أحياناً، ويحتاجون الرعاية الطبية الدائمة ، هؤلاء منسيون في ظل الظروف الراهنة ، ونفقدهم مريضاً تلو الآخر ، لعدم توفر العلاج لهم وعدم توفر المستشفيات والكوادر المختصة لعلاجهم ، هنالك بعض المشافي التي تقدم العلاج لهؤلاء لكنها موجودة في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وكما يعلم الجميع فتلك المشافي مخصصة للموالين، ويخشى الجميع الذهاب إليها ، فمنهم من يفضل الموت مرضاً على أن يموت بسلاح النظام، أو تحت التعذيب الوحشي، أما عن نقلهم إلى تركيا فإن المشافي التركية لا تستقبل إلا حالات الإصابات الناتجة عن القصف/ أو التي تحدث في المعارك، ولو استقبلتهم سيكون ذلك مأجوراً ، نتمنى أن يتم إيجاد طريقة ما لعلاج هؤلاء، كما نتمنى من الحكومة التركية أن تستقبل هؤلاء وتعالجهم، فهم أيضاً ضحايا النظام الأسدي.

حسن طالب في كلية الصيدلة ترك الجامعة وتفرغ للعمل في أحد المشافي الميدانية بريف حلب الشمالي قال لـ «البديل» : نصل النهار بالليل ونشعر دائماً بالتقصير فكل جريح يستشهد نشعر بالتقصير تجاهه، علماً بأننا لا ندخر أي جهد في علاج المصابين، لكننا كثيراً ما نقف عاجزين أمام حالات خطيرة تسبب بها سلاح الممانعة، ولا نملك إلا أن ننتظر المريض حتى يفارق الحياة ، شعور لا يعرفه إلا من عاشه ، يجعل المرء غاضباً وحزيناً وحاقداً في وقت واحد ، كثيراً ما يحتاج المصاب إلى بعض الإسعافات فور سقوطه في أرض المعركة ، وعندما لا يتم ذلك يفارق الحياة قبل الوصول حتى إلى المشفى الميداني، فلو كانت هنالك سيارات إسعاف مجهزة بما يلزم لتوضع في الأحياء مع طواقم جاهزة للعمل أو في الجبهات القتالية لاختلف الأمر كثيراً، ولما فقدنا هذا العدد الكبير من الشهداء ، صحيح أن الأعمار بيد الله لكن الله خلق الأسباب أيضاً ، لدينا نقص كبير في سيارات الإسعاف وعادة ما تستخدم سيارات عادية لنقل المصابين ولا تحتوي على أية تجهيزات، ختاماً أود أن أشكر كل مواطن حر شريف يقوم بمساعدتنا سواء بتقديم العون التقني أو بالعمل كمسعف أو ممرض رغم عدم اختصاصه وقلة خبرته ، لقد تحول الكثير من الشبان إلى ممرضين رغم أنهم لا صلة لهم بهذا العمل.

الثورة السورية وفرصة السلاح

غازي دحمان

تقف الثورة السورية أمام نقلة استراتيجية مهمة، على صعيد تحقيق أهدافها في إسقاط عميل روسيا ووكيل إيران في سورية، نظام بشار الأسد، فلأول مرة يشهد الحدث السوري تحركاً إقليمياً ودولياً جاداً بهدف دعم الثورة بالسلاح والخبرات والتدريب، وذلك بعد محاولة النظام وداعميه الإخلال بتوازن القوى، وفرض هذا المتغير كحقيقة نهائية، بما يستدعي ذلك إعادة تأهيل شرعية النظام، وتحميل الثورة وزر كل الأفعال التي اقترفتها العصابة الحاكمة.

تلك المرحلة تم تجاوزها، انتهت إلى غير رجعة، بل يمكن القول إنها ولّدت ديناميكيات جديدة، وأسست لشكل جديد من التعاطي مع الحدث، يقوم على معادلة رفض الابتزاز الروسي والتهويل الذي مارسته دبلوماسية الكرملين بتكثيف الحديث عن الخطر الأصولي الذي تنطوي عليه الثورة السورية، كما أحرجت صناع القرار في واشنطن بعد أن ظهّر المقاصد الحقيقية للإيرانيين والروس في المنطقة، وحجم الخطر الاستراتيجي الذي بات يتهدد المصالح الأمريكية في المنطقة من جراء سياسة الانكفاء « المقصود» الذي مارسته إدارة اوباما

علينا أن نعترف بأن السلاح وحده لن ينهي المسألة ذلك أن هذا السلاح سيستدعي سلاحاً مقابلاً

في مرحلتها الأولى. وهو ما دفع البيت الأبيض إلى إعادة توصيف الحدث السوري بنقله من إطار الازمة الإنسانية التي تستدعي تعاطفاً ودعماً في الإطار الإنساني البحت، إلى أزمة إستراتيجية تمس الأمن القومي الأمريكي، على الأقل من زاوية تأثيرها على مربع مصالحها في الشرق الأوسط.

حسناً، لطالما طالبت القيادات العسكرية للثورة بمدها بالسلاح والذخائر المناسبة لمواجهة التفوق الناري للطرف المقابل، بل أن تقديرات رئيس أركان الجيش الحر سليم إدريس ذهبت إلى حد تعيين موعد لإنجاز مهمة إسقاط النظام في مدى منظور لا يتجاوز الستة أشهر، فهل الثورة قادرة على الإيفاء بهذا الاستحقاق، الذي يمثل الفرصة الأخيرة لإنقاذ سورية كوطن، أم ان الأمر لا يتعدى مجرد تكريس حالة من الإستاتيكو الذي يدوم سنوات، ويستدعي رسم خطوط تماس للمقاتلين وجولات من التفاوض ومزيد من القتال والخراب؟.

علينا أن نعترف بأن السلاح وحده لن ينهي المسألة، ذلك أن هذا السلاح سيستدعي سلاحاً مقابلاً، لن تتوقف إيران عن تسييل كميات كبيرة، وعلى الدوام، لوكيلها في سورية، كما أن روسيا لن تتوقف عن إرسال الشحنات التي يطلبها بشار الأسد، طالما هو يتحكم بخزينة الدولة السورية

وأغلب مواردها المالية، فإيران وبعد ان تورطت بما فيه الكفاية فإنه من المتعذر أن تنكفئ عن دورها وموقعها السوري ما دامت تتعاطى مع القضية بوصفها استثماراً استراتيجياً مهماً لمصالحها، كما أن روسيا تقاتل بمنطق أنها تدافع عن آخر حلفائها في المنطقة، وعن دورها ومكانتها الدولية، وبالتالي فهي بمدركات صناع قرار الكرملين تخوض حرباً مفروضة على مصالحها وأمنها ومكانتها، وأي تراجع فيها يعني هزيمة لكل تلك العناصر، وتراجع خطير لن تتأخر تداعياته في الظهور في جبال القوقاز وشواطئ بحر قزوين.

يتطلب الفوز في المعركة جملة من التحضيرات ذات الطبيعة الهيكلية واللوجستية التي تؤدي إلى تجاوز الخلل الحاصل في ميدان المعركة ومسارحها، ولعل أولى مظاهر ذلك الخلل تتمثل بخلل التوازن بين قوى النظام والمقاتلين الثوار، فمن جهة لدينا جيش نظامي – وإن تم إضعافه – لا يزال يقاتل في ظل قيادة مركزية، ومن جهة أخرى تقابله مجموعات من الثوار الذين يقاتلون أكثر كَلِجان تدافع عن قرى وأحياء. وبالنتيجة، يملك النظام القدرة على تركيز قواته على المعارك الاستراتيجية التي يختارها – كما فعل في القصير، في حين أن الجهود التي بذلها الثوار لإرسال الدعم من حلب أو الرقة تأخرت في الوصول.

والسؤال الآن، وقبل البدء بالقيام بالهجوم على

الثورة باتت تحتاج لإعادة ترشيق عقيدتها القتالية وأساليبها وطرق عملها وشكل تنظيمها وهيكليتها

كتائب النظام، ألا يتطلب الأمر إعداد صيغة هيكلة جديدة لكتائب الثوار، لضمان تحقيق فعالية عسكرية أكبر، والاستفادة من الزخم البشري وكثافة النيران التي توفرها الأسلحة الجديدة؟، العمل وفق قواعد الاشتباك القديمة أثبت أنه غير مجدي، وباستثناء ما أنتجته لحظات المفاجآت الميدانية الأولى، لم تحقق كتائب الثورة، وفي كل الجبهات، أي تقدم نوعي وفارق، بل أن ذلك أوقع الثورة بكثير من الإشكاليات وعرّض سمعتها لمخاطر جمة، من خلال سلوكيات بعض المحسوبين عليها، فضلاً عن تحميلها وزر عذابات سكان المناطق التي تحررت، وبدل أن تتقدم الثورة وكتائبها العسكرية إلى تحرير مواقع جديدة، غرقت في مناطق معينة وراحت تُنشئ سلطة ومربعات خاصة في مناطق معينة، كما حدث في الرقة وحلب وبعض مناطق دمشق.

الثورة، ومع الحصول على السلاح، باتت تحتاج لإعادة ترشيق عقيدتها القتالية وأساليبها وطرق عملها وشكل تنظيمها وهيكليتها. تزخر الثورة بالكثير من العسكريين المحترفين، ومعسكرات تركيا والأردن فيها الكثير من الذين تلقوا تدريبات عسكرية على مهمات متعددة، وآن الأوان لكي يطبقوا ما تدربوا عليه على أرض الميدان.

الثورة السورية أمام فرصة جديدة ووضع جديد، وعليها أن تعرف كيف تستفيد منها، وذلك يتطلب توفير كل الإمكانيات اللازمة لإنجاح العمل الثوري، ورصد كل المقومات اللازمة لهذا النجاح، وإلا فأن سورية وشعبها سيعيشون أوضاعاً قاسية، والأهم من كل ذلك، احتمال تهميش قضيتها ونسيان مأساتها.

الهزيمة الثقافية للنظام

حسام ميرو

انشغل السياسيون والمثقفون السياسيون منذ بدء الثورة السورية بتحليل أسباب الوصول إلى الثورة، وبعد ذلك، بتحليل المواقف الدولية، وتقدير قوة النظام والمدى الزمني المتوقع لانهيارها، كما انشغلوا بالحديث السطحي عن البعد الطائفي لتركيبة النظام، وبعضهم تناول الأزمة من منطق الصراع الطبقي، واستجرت الثورة بعد دخولها في نفق التسليح الحديث عن موازين القوى العسكرية، وما يحيط هذه المسألة عادة من أمنيات ورغبات، وأحياناً بكائيات من عدم دعم «أصدقاء سوريا» لقوى الثورة، وقد يكون في مجمل التحليلات الماضية الكثير من الصواب، لكن التنظير، وعلى مختلف مستوياته وتعددها لم يتطرق إلى هزيمة الثقافة التي تأسس عليها النظام، وانكسارها، بشكل لم يعد ممكناً بعده أن يستعيد النظام ما تأسس عليه ثقافياً، ومنحه لعقود القدرة على الحكم في بلد متنوع وغني ثقافياً مثل سوريا.

إن أي نظام سياسي لا يمكن أن يحكم مهما كان قوياً من دون وجود أساس ثقافي يحكم من خلاله، أو يتأسس عليه، ويحاول تطويع أنصاره وفقاً لهذا النظام، وأن يقمع معارضيه من خلال الثقافة نفسها التي يقوم عليها، كما أن انكسار أي نظام سياسياً يعني تداعي شرعية الأسس الثقافية التي يقوم عليها، ولنقل : إن هذه الثقافة استهلكت عمرها الافتراضي مع مزاحمة ثقافية أخرى، أو لفشل منظومتها في تأدية الوظائف التي تؤمن استمرار الحكم والتحكم.

وفي محاولة فهم الأسس الثقافية التي قام عليها نظام الحكم في سوريا لا بد من التوقف عند مسألة مهمة أفسحت المجال للنظام كي يؤسس عليها ثقافته، وتكمن تلك المسألة في تردي حال البرجوازية الوطنية السورية، وغياب المشروع السياسي لديها، وعدم تمكنها من بناء منظومة ثقافية/ سياسية تحكم من خلالها، وهو ما مكن العسكرتاريا السورية ممثلة بحافظ الأسد وفريقه من حكم سوريا، بل وتوريث الحكم لبشار الأسد في عام ٢٠٠٠.

إن النظام العسكري الريفي الذي حكم سوريا على خلفية عدم تبلور مشروع برجوازية وطنية كان مدركاً لحاجته لتلك البرجوازية من جهة، ومدركاً لضرورة الحفاظ على مصالحها، لكن مع إبقائها تحت سيطرة النخبة الأمنية العسكرية، وعدم تطورها إلى طبقة، وفي هذا العقد بين الطرفين، أي بين النظام العسكري والبرجوازية غير المتبلورة كطبقة، كان النظام في حاجة ماسة لإيجاد عصبية كارهة من قبل أفراده لكل ما هو مديني، وبرجوازي، وهذا المديني/البرجوازي، تنتمي إليه الأكثرية، وهنا نتحدث بالضبط عن برجوازية سنية تمثل الأكثرية رمزياً، في مقابل طبقة عسكرية أمنية علوية، ولتأمين هذه الحالة تحت الضبط والسيطرة لجأ النظام إلى سد منهجي للمنافذ التي يمكن أن تسمح لأبناء الساحل، أي أبناء طائفته، بالولوج إلى عالم المدينة بمفهومها الطبقي والثقافي ونمط العيش والاختلاط، وفتح مساراً باتجاه واحد لأفراد طائفته نحو التمكن من العيش، وهو أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ منه كنظام، وأن ينخرطوا في السلكين العسكري والأمني، ويقوموا بتأمين حكمه.

في مقابل إرادة النظام، لم تتبلور إرادة مقابلة، أي إرادة برجوازية وطنية، وقد أصبح الامتداد السني للبرجوازية فاقداً لقيمته مع مرور الوقت، ومع تدجن مصالح أفراد هذه البرجوازية في معادلة تأمين المصالح مقابل الولاء، وهكذا وجدت البرجوازية السورية نفسها خادمة للنظام، ولم تعد تملك القدرة على التأثير في امتداها الأكثري الذي أصبح يعتبرها شريكة للنظام.

على الرغم من تمكن النظام إلا أنه لم يتجاوز مخاوفه تجاه البعد الأكثري الرمزي للبرجوازية السورية، كما أنه لم يحاول أن يتحول تدريجياً إلى جزء من هذه البرجوازية، بما يسمح له من بناء شرعية تتجاوز الهيمنة، فنحن لا نجد أثراً لتجار وصناعيين مهمين على المستوى الوطني من أبناء الطائفة العلوية، على الرغم من تراكم ثروات مهمة لدى أفراد من هذه الطائفة، لكن النخبة المهيمنة ضمن النظام ظلت خائفة من فقدان عصبية الحكم لدى أفرادها فيما لو تحولوا إلى تجار وصناعيين قادرين على تأمين مصالحهم بعيداً عن النظام نفسه.

من جهة أخرى، لم يسعَ النظام إلى تطوير بنية تحتية مهمة في الساحل، خشية تحول أبناء الساحل، ومنهم أبناء طائفته، إلى بناء مصالح مادية عن طريق انخراطهم في العمل الاقتصادي، وما يفرزه من شبكة علاقات مفتوحة على كامل المجتمع السوري، سيكون له كبير الأثر في تغيير ثقافة أبناء الطائفة العلوية، بحيث تسمح بنشوء عقد اجتماعي بعيداً لا يمت بصلة إلى منظومة النظام.

لقد همّش النظام أبناء الطائفة العلوية، وأبعدهم عن الامتداد الثقافي الوطني، ووضع الحواجز بينهم وبين الآخرين، وجعل الآخر/ السني عدواً ضمنياً لأبناء الطائفة، وخاصة طبقة التجار والصناعيين، وحتى عندما دخل رامي مخلوف إلى الاقتصاد السوري فقد دخله بعقلية طفيلية احتكارية، وفيها احتقار للآخر البرجوازي/ السني، لاغياً وناسفاً الإحساس بالعراقة التاريخية للتاجر والصناعي السوري، وهو ما يفسر الاحتقان الذي عاشته البرجوازية السورية، وخاصة الدمشقية، في ظل نظام بشار الأسد.

تحاول اليوم الكثير من الشخصيات الدمشقية التجارية والصناعية استعادة مكانها في المشهد السياسي السوري، لكن معظمها يأتي كردة فعل على ثقافة النظام التي سادت خلال العقود الماضية، حيث يتبلور تيار في هذه البرجوازية يرى بأن الثورة هي استعادة لثقافة الأكثرية بمضامينها التقليدية/ الرمزية، ويتم التركيز على الأبعاد الرمزية في ثقافة الأكثرية، وخاصة البعدين الديني والمصلحي الضيق، واللذين يحملان في داخلهما نوعاً من الكراهية المضادة لطائفة النظام، وليس فقط للنظام.

لقد حوّل النظام مدينة مثل دمشق إلى مدينة من دون هوية، وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من أفراد الطائفة العلوية الذين يسكنون دمشق، ويعملون في أجهزة الدولة المختلفة، وخاصة في سلكي الجيش والأمن، لكنهم عاشوا على ضفاف المدينة، وفي تجمعات مغلقة، مثل حي المزة ٨٦، ولم يتمكنوا من إحداث اختراقات مهمة للأحياء الدمشقية التقليدية، وهكذا تحولت العاصمة إلى بؤر مغلقة، مناطق يسكنها دمشقيون، ويعيشون فيها ثقافتهم التقليدية، وأخرى يعيشها وافدون من محافظات أخرى، ويمارسون فيها ثقافة مختلفة، وحتى الريف المحيط بمدينة دمشق بقي محافظاً على هوية مغلقة، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال العامين الماضيين (الغوطة الشرقية والغربية).

مع بدء الثورة السورية كانت المنظومة الثقافية التي اعتاش منها النظام وأسس عليها حكمه قد باتت جزءاً من الأزمة، ولم تعد قادرة على تأمين ديمومة شرعية الحكم، وقد أدى انكشاف النظام أمام مطالب التغيير إلى تعرية ثقافته، لكن في الوقت ذاته عجز المجتمع السوري على بناء ثقافة لا تعتاش على ردود الفعل تجاه منظومة النظام، وهو ما يفسر بقاء جزء من المجتمع السوري خارج دائرة تأييد الثورة، ليس من منطلق التماهي مع ثقافة النظام، وإنما من موقف يعكس عدم ثقة في الأساس الثقافي التي تتولد عليه الكثير من الممارسات التي تنتمي إلى الثورة.

الطليعة المقاتلة والصدام مع النظام والخروج عن الجماعة

■ محمد فاروق الإمام

يرتبط تشكيل الطليعة المقاتلة قيادة وتوجيهاً وتنظيراً بمروان حديد المهندس الزراعي والحائز على ليسانس بالفلسفة. وقد تشكل هذا التنظيم في أوائل عام ١٩٧٥م، وتعارف كوادره فيما بينهم على التسمي باسم (الطليعة المقاتلة لحزب الله). وقد ولدت فكرة تشكيل هذا التنظيم الطليعي من خلال أحداث الدستور عام ١٩٧٣م، والتي حركها مركز حماة بقيادة مروان حديد والشيخ سعيد حوى، ومثّل هذا التحرك أخطر اختبار لقوة مجموعة حديد المسيطرة على مركز حماة وعناصره في المحافظات الأخرى، إذ تمكنت من القيام بإضراب عام في حماة، شارك فيه الاشتراكيون (جماعة أكرم الحوراني) والناصريون (جماعة محمد الجراح)، وتحول الإضراب إلى أحداث شغب ضد مراكز حزب البعث الحاكم، والمنظمات الشعبية التابعة له، وبعض المقاهي وأماكن بيع الخمور.

طوق الرئيس حافظ الأسد هذا الانفلات الأمني بإرضائه للإسلاميين بأن طلب من مجلس الشعب المؤقت أن ينص مشروع الدستور على أن يكون دين رئيس الدولة هو الإسلام، وأدى هذا إلى فتح الباب أمام إمكانية مشاركة بعض الشخصيات الإخوانية التقليدية في انتخابات مجلس الشعب التي تمت في أيار عام ١٩٧٣م، والتي قابلها أنصار المدرسة الراديكالية بالنقد الشديد. في حين قامت السلطات باعتقال عدد من الإخوان المسلمين والناصريين والاشتراكيين الذين شاركوا بالإضراب العام في حماة، إلا أنه تم الإفراج عن معظمهم بعد عشرة أشهر باستثناء مجموعة محدودة على رأسها الشيخ سعيد حوى، أحد أبرز الناشطين في ذلك الإضراب، ولم يطلق سراحه إلا عام ١٩٧٨م بعد حبس دام خمس سنوات في سجن المزة. أما مروان حديد نفسه فقد توارى عن الأنظار إلى حين اعتقاله في ٣٠ حزيران عام ١٩٧٥م بعد اشتباك مع رجال الأمن في دمشق.

خلال تواري مروان حديد عن الأنظار وجه رسالة مطولة إلى العلماء والشخصيات والجماعات الإسلامية يطلب فيها منهم إعلان الجهاد المسلح ضد السلطة، واعتباره فرض عين على كل مسلم ومسلمة. وأعلن تحديه للقيادة الإخوانية التقليدية التي حولت الجماعة – كما جاء في رسالته – إلى أشبه بجماعات التبليغ والدعوة.

حاولت قيادة الجماعة تطويق مجموعة حديد ففصلته كما فصلت عدداً من المرتبطين معه مثل: (عبد الستار الزعيم، وحسني عابو، وعدنان عقلة، وزهير زقلوطة) وغيرهم، وهددت بفصل كل عضو يثبت استمرار صلته بمروان حديد.

وعلى إثر وفاة مروان حديد في مستشفى سجن المزة عام ١٩٧٦م ، انتقلت قيادة هذه المجموعة إلى عبد الستار الزعيم، وقامت هذه المجموعة بأول عملياتها ضد أجهزة الأمن في ٨ شباط عام ١٩٧٦م ، فاغتالت الرائد (محمد غرة) رئيس فرع المخابرات العسكرية في حماة.

ومن هنا تم لاحقاً اعتبار هذه العملية فاتحة أعمال العنف والعنف المضاد في سورية، وراحت مجموعة مروان حديد تنفذ عملياتها ضد أجهزة الأمن السورية من دون الإعلان عن اسمها إلا بعد ثلاث سنوات ونيف، عندما نفذت عملية (مدرسة المدفعية) في ١٦ حزيران عام ١٩٧٩م في مدينة حلب، مفصحة عن تبنيها للعملية تحت اسم (الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين).

لقد كانت مرامي جماعة مروان حديد من تغيير اسمها من (الطليعة المقاتلة لحزب الله) إلى (الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين) جر الجماعة إلى الانخراط في العمل المسلح الذي ترفضه بشدة، وتنأى بنفسها عنه، ويؤثر عن مروان حديد قوله: (لئن أخرجني الإخوان من الباب فسأدخل من الشباك وسأجرهم إلى الجهاد جراً).

لم تتصور قيادة التنظيم العام أن نشاط الطليعة لن يكون أكثر من ردود أفعال يمكن أن يوصف بنزق الشباب، يمكن احتواؤه والسيطرة عليه وتوجهه بما ينسجم مع السياسة الإخوانية التي تنبذ العنف وترفض أي مواجهة مع السلطة، وهو خط سيرها العام الذي اعتمدته في كل صراع بينها وبين خصومها منذ نشأتها.

ومن هذه المنطلقات أيدت حافظ الأسد في الاستفتاء المقرر إجراؤه في ٨ شباط ١٩٧٨م مقابل الإفراج عن معتقليها الذين كانوا دائماً ضحية حماقة أبناء المدرسة الراديكالية المروانية.

وبالفعل أفرج عن الشيخ سعيد حوى عضو مجلس شورى الجماعة في أواخر كانون الثاني عام ١٩٧٨م، وفتحت السلطة حواراً مع المعتقلين الإخوانيين، بهدف الوصول إلى مصالحة مع السلطة.

وعندما شعرت الطليعة بحدوث هذه المصالحة أقدمت على اغتيال الدكتور (إبراهيم نعامة) نقيب أطباء الأسنان في ١٨ آذار عام ١٩٧٧م، واعتبرت السلطة أن هذا الاغتيال بمثابة فسخ لاتفاق المصالحة، وهذه نقطة تسجل على السلطة كونها استجابت لأهداف الطليعة بنزق ودون تفكير، فأوقفت السلطة كل حوار مع الجماعة، وأقدمت على اعتقالات واسعة وعشوائية في صفوف الإسلاميين.

ويبدو أن رئيس الأمن القومي السوري الذي تولى إدارة ملف التسوية بين جماعة الإخوان والسلطة، لم يكن يدرك طبيعة تنظيم الطليعة الذي كان يخطط لاستجرار الجماعة إلى العمل المسلح الذي ترفضه جملة وتفصيلا.

من جهة أخرى فتح المراقب العام عدنان سعد الدين حواراً مع عبد الستار الزعيم بهدف احتوائه، ولكن الزعيم كان ماضياً بمشروعه إلى النهاية، والذي يتلخص في احتواء الجماعة وتحييد القيادة التقليدية وزج كوادرها في العمليات المسلحة، وقد نجح في جر البعض من الشباب إلى صفوف طليعته.

لقد سبق لقيادة الطليعة أن تلقت تدريباً عسكرياً في قاعدة طليعية تحت راية حركة فتح، متحدية قرار القيادة القطرية الإخوانية بعدم المشاركة في هذه القاعدة، ونسجت علاقات وثيقة ومباشرة مع الأجهزة الأمنية لمنظمة فتح، التي استفحل العداء بينها وبين النظام السوري جراء تدخل سورية في لبنان عام ١٩٧٦م، مع اعتقاد الطليعة بأن منظمة فتح ليست سوى الجناح العسكري للإخوان المسلمين الفلسطينيين، بحكم انحدار معظم قادتها من الإخوان. وقد رسخت أجهزة الأمن في فتح هذا الاعتقاد في أذهان شباب الطليعة.

وخلاصة القول فإن قيادة الجماعة والأجهزة الأمنية السورية لم تدرك طبيعة التنظيم الجديد واستراتيجيته النظرية والصدامية.

ولم تكن ظاهرة المدرسة الراديكالية مقصورة على الجماعة في سورية، فقد ظهرت في التنظيم الأم في مصر قبل ذلك، وكان كتاب سيد قطب (معالم في الطريق) الذي صدر عام ١٩٦٥م يعبر بشكل واضح عن نفس النهج. وقد لعب هذا الكتاب دوراً خطيراً في تشويش عقول الشباب ودفعهم للتمرد على القيادة التقليدية للجماعة، مما دفع المرشد العام الثاني (حسن الهضيبي) إلى تدوين كتابه (دعاة لا قضاة) في معتقله عام ١٩٦٩م، للرد على كتاب سيد قطب وخطورة طرح فكره الجديد. الذي كانت تنظر إليه الطليعة على أنه كتاب إصلاحي يفرغ الجماعة من مضمونها الجهادي، ويحولها أشبه ما تكون بجماعات التبليغ والدعوة.

إطلاق إذاعة روزانا المعارضة من باريس

أ.ف.ب

أطلقت رسمياً إذاعة سورية تعرف عن نفسها على أنها أول إذاعة إعلامية «حرة ومستقلة تهدف الى اسماع أصوات السوريين في الداخل» من باريس من حيث سيكون بثها.

وقالت لينا الشواف، رئيسة تحرير إذاعة «روزانا» خلال لقاء مع الصحافيين في باريس: «الهدف هو إيصال صوت السوريين في الداخل، وأن تكون أداة دعم لهؤلاء الذين يعانون في حياتهم اليومية».

وتستند إذاعة روزانا في عملها على فريق من ٣٠ مراسلاً في كافة أنحاء سوريا تم تدريبهم خلال دورتين نظمتهما في تركيا قناة فرنسا الدولية، وهي هيئة دولية فرنسية تقدم دعماً لوسائل الإعلام، وتابعة لوزارة الخارجية.

وترسل تقارير المراسلين إلى باريس، حيث يقوم فريق من خمسة صحافيين بالإشراف عليها قبل أن تبث على الإذاعة. ثم تنقل إشارة البث إلى امستردام التي تبثها لاحقاً عبر الأقمار الصناعية على قمر عربسات الذي يصل إلى كل الدول العربية. وهذا البث تتولاه الإذاعة الدولية الهولندية التي تدعم هذه العملية.

وإذاعة روزانا، وهي كلمة فارسية الأصل تعني بالعربية النافذة التي يدخل منها النور، ستبث ثلاث ساعات باللغة العربية بعد ظهر كل يوم على أن يعاد بث البرامج في الصباح التالي. وقالت الشواف: «ننقل تفاصيل الحياة اليومية، لكن عبر التشديد على الجانب الاجتماعي والإنساني، ونأمل أن نكون على قدر المسؤولية، لأن سوريا بحاجة فعلياً لوسائل إعلام مستقلة ومهنية»، مشددة على أن إذاعة روزانا ليست تابعة لأي حزب ولا لأي مكون من المعارضة السورية.

وشدد مراسل اذاعة روزانا في اللاذقية (غرب سوريا) أيضا على ضرورة اعتماد الاستقلالية في التغطية الاعلامية «في مواجهة وسائل الإعلام التي تتاجر بدماء السوريين».

ويوجد في سوريا الى جانب الاذاعات الوطنية التي يسيطر عليها النظام، حوالى عشر إذاعات تبث على الإنترنت، وتابعة لمختلف مكونات المعارضة السورية المنقسمة. وإذاعة روزانا تتلقى دعما من الدنمارك وفرنسا والاتحاد الدولي لحقوق الانسان والدعم الدولي لوسائل الاعلام (منظمة دنماركية غير حكومية) وقناة فرنسا الدولية واذاعة هولندا ومراسلون بلا حدود.

النظام يعتقل الكاتب فؤاد حميرة في اللاذقية

اعتقلت قوات النظام الكاتب المعارض، فؤاد حميرة، في سوريا، حيث تشير الأخبار الأولية إلى أن صاحب المسلسل الشهير «غزلان في غابة الذئاب» اعتقل الخميس الماضي من دائرة الهجرة والجوزات في مدينة اللاذقية، وذلك بحسب ما أوردته عدة صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

واشتهر حميرة بتدويناته المناهضة للنظام، لكنه كان ينتقد في الوقت ذاته بعض ممارسات المعارضة. ووصفت انتقادات فؤاد حميرة للنظام بأنها «من العيار الثقيل»، كقوله في تدوينة له نشرها قبل يومين من اعتقاله يعترض فيها على اعتقال أحد أصدقائه، وهو المحامي فائق حويجة: «صدقوني لو أن أحدنا اتخذ موقفاً قال فيه إنه مع بشار الأسد لاعتقلته أجهزة الأمن وزجته في غياهب السجون، فعليك أن تكون مع بشار بدون موقف، هكذا بشكل غريزي، ذلك أن أخطر ما يخيف هذا النظام هو أن يكون لك موقف حتى مؤيد.. أن تؤيد نعم ...ولكن من دون موقف». وتعليقاً على ذلك كتبت رشا شربتجي في تدوينة لها: «فؤاد حميره يا صديقي النبيل، ومن قبلك سامر رضوان الأخ الغالي ... هيك الوجع صار فوق إني أتحمله ... الله يحميكم ويفك أسركم».